

إي آند» تطعن في حكم الاستئناف لحماية استثمارها في «اتصالات» «المغرب»





- «حاتم دويدار: كافة الخيارات مطروحة حول الاستثمار في «اتصالات المغرب»
- جاسم الزعابي: التحديات التنظيمية تؤثر سلباً في استثماراتنا المستقبلية بالمغرب

«أبوظبي: «الخليج»

أعلنت مجموعة «إي أند» خيبة أملها إزاء رد محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، بتاريخ 3 يوليو 2024، الاستئناف المقدم من شركة اتصالات المغرب التابعة لمجموعة «إي أند»، لتؤيد محكمة الاستئناف بذلك الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالرباط، بتاريخ 29 يناير 2024، والذي يلزم اتصالات المغرب بدفع غرامة قدرها 6.368 مليار درهم مغربي (ما يعادل 645 مليون دولار) لمصلحة شركة «وانا»، بادعاء ممارسات مُخِلَّة بالمنافسة استناداً إلى الدعوى

وإيماناً منها بالتزامها الدائم بجميع القوانين والأحكام التنظيمية في مختلف الأسواق، وبصفتها مساهماً رئيسياً في اتصالات المغرب بنسبة 53%، تُؤمن مجموعة «إي أند» بصحة الموقف القانوني لاتصالات المغرب، وستتابع جميع السبل القانونية المتاحة للطعن على هذا الحكم وحماية استثمار المجموعة في اتصالات المغرب، علماً أن هذا الحكم، لن يؤثر في النتائج المالية الموحدة لمجموعة «إي أند» خلال الربع الثاني من عام 2024 أو لاحقاً، نتيجة التغطية الكافية للمخاطر التنظيمية، والتي تأخذها «إي أند» بعين الاعتبار دائماً خلال صياغة سياستها المحاسبية

• تحديات البيئة التنظيمية

وقال جاسم محمد بوعتابه الزعابي، رئيس مجلس إدارة مجموعة «إي أند»: «يُؤسفنا أنه في الوقت الذي يتجه فيه رأس المال العالمي إلى الاستفادة القصوى من القوة التحويلية لقطاع الاتصالات والتكنولوجيا لتعزيز البنية التحتية الرقمية والخدمات الحكومية الذكية والحلول الرقمية للأفراد، إلا أن تحديات البيئة التنظيمية تؤثر سلباً في استثماراتنا

«المستقبلية في المغرب

• الالتزام بالقوانين

من جانبه قال حاتم دويدار، الرئيس التنفيذي لمجموعة «إي أند»: «تحرص مجموعة (إي أند) على الالتزام التام بالقوانين المَنصُوص عليها في الأسواق التي تعمل فيها، وتُدرِك أن تمكين المجتمعات رقمياً هو أحد أهم أسباب نجاح أعمال المجموعة خلال العقود الماضية. ونؤكِّد أن الوصول إلى المستقبل الرقمي يتطلب تعاوناً بنّاءً بين مزودي الخدمات والجهات التنظيمية والتشريعية، للإسهام في تحقيق التطور المنشود للمجتمعات والأفراد

واختتم حاتم دويدار بتأكيد، أن كافة الخيارات مطروحة فيما يتعلّق باستثمار مجموعة «إي أند» في اتصالات المغرب في ظل الإحباط المتكرر الذي تتسبّب فيه المخالفات التنظيمية والأحكام القضائية بالإضافة إلى القرارات التي تحد من مقدرة اتصالات المغرب على المنافسة في السوق، والتي كبّدت اتصالات المغرب ما يتجاوز 12 مليار درهم مغربي (أي ما يتجاوز 1.2 مليار دولار) خلال الأعوام القليلة الماضية، ما تمثّل قيمته واحدة من أعلى المخالفات التي يشهدها قطاع الاتصالات حول العالم، وبما يعوق استثمارات اتصالات المغرب المستقبلية

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024